مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9396

الأربعاء، 16 آب/أغسطس 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة توماس – غرينفيلد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	البرازيل	السيد فرانسا دانيز
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد إسحاقو
	فرنسا	السيدة جارو دارنو
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي المملكة العربية السعودية واليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هانس غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة أمة السلام عبد الله عبده الحاج، مؤسسة ورئيسة رابطة أمهات المختطفين.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد غروندبرغ.

السيد غروندبرغ (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لإطلاع مجلس الأمن على آخر التطورات في اليمن وعلى جهودي للتوسط في اتفاق بين الحكومة اليمنية وجماعة أنصار الله من شأنه أن يضع اليمن على طريق إنهاء النزاع بشكل مستدام.

وأود أن أبدأ بتكرار إدانتي لمقتل مؤيد حميدي، أحد موظفي برنامج الأغذية العالمي، في محافظة تعز في 21 تموز/يوليه. وأتقدم بأحر التعازي إلى أسرته وأصدقائه وزملائه. وأود توضيح أن العاملين في المجال الإنساني ينبغي ألا يكونوا أبدا هدفا. إن أي خسارة في الأرواح في سبيل العمل الإنساني مأساة غير مقبولة للأمم المتحدة وللأشخاص الذين يستفيدون من المساعدة التي تقدمها دوائر العمل الإنساني لإنقاذ الأرواح.

وبينما تنعي أسرة الأمم المتحدة فقدان مؤيد، أشعر بارتياح كبير للإفراج مؤخرا عن زملائنا الخمسة في الأمم المتحدة الذين اختطفوا في محافظة أبين في شباط/فبراير 2022. وأود أن أعرب عن امتناني لكل من ساهم في تأمين إطلاق سراحهم، وكذلك تضامني مع موظفي الأمم المتحدة الآخرين الذين لا يزالون محتجزين دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في اليمن. وفي ذلك الصدد، يجدر بنا ألا ننسى محنة المحتجزين لأسباب ترتبط بالنزاع، والذين ما زالوا يعانون كربا لا يُحتمل لانفصالهم عن أحبائهم. ونشجع كلا الطرفين على مواصلة العمل عن كثب مع مكتبي لتحقيق الإفراج غير المشروط عن المحتجزين على أساس مبدأ الكل مقابل الكل. وفي ذلك الصدد، أتطلع إلى الإحاطة التي ستقدمها اليوم السيدة أمة السلام الحاج، ممثلة رابطة أمهات المختطفين.

بالانتقال إلى جهود الوساطة التي أبذلها، فإنني أواصل حواراتي مع الأطراف اليمنية والدول الأعضاء في المنطقة. ففي الأسبوع الماضي، زرت الرياض، حيث عقدت اجتماعات مع رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رشاد العليمي، وغيره من كبار المسؤولين اليمنيين، فضلا عن كبار المسؤولين السعوديين. وسافرت هذا الأسبوع إلى مسقط، حيث عقدت اجتماعات مع ممثلي أنصار الله وكبار المسؤولين العمانيين. بالإضافة إلى ذلك، عقد مكتبي اجتماعات خلال الأسبوعين الماضيين مع مسؤولين حكوميين في عدن وممثلين عن أنصار الله في صنعاء. ويستمر الطرفان في الإعراب عن الاستعداد بشكل عام للتوصل إلى حلول، ولكن لا يزال يتعين ترجمة ذلك إلى خطوات ملموسة، وتحديدا اتفاق واضح على الطريق إلى الأمام يتضمن إعادة إطلاق عملية سياسية يمنية شاملة للجميع.

وعلى الرغم من انتهاء الهدنة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، لم تعد الأعمال العدائية على الخطوط الأمامية إلى مستويات ما قبل الهدنة وانخفضت أعداد الضحايا المدنيين بشكل كبير. مع ذلك، استمر القتال المتقطع وتبادل إطلاق النار في بعض المناطق، ولا سيما في محافظات تعز ومأرب والضالع والحديدة وشبوة وصعدة. وإزاء هذه

الخلفية، كانت هناك تهديدات علنية بالعودة إلى الحرب. وهذا الخطاب لا يفضي إلى الحفاظ على بيئة وساطة مثمرة. وأدعو الطرفين إلى الامتناع عن الخطاب التصعيدي وإلى مواصلة استخدام قنوات الحوار التي أنشئت بموجب الهدنة من خلال لجنة التنسيق العسكرية والبناء عليها لنزع فتيل الحوادث.

أود الآن أن أنتقل إلى الحالة الاقتصادية التي تزداد ترديا. فما زال الطرفان يلجأن إلى تدابير اقتصادية جائرة لإضعاف أحدهما الآخر، ولكن تلك الأساليب تلحق الأذى بالمدنيين في المقام الأول بينما تؤدي إلى احتدام أجواء عدم الثقة. ولا تزال الحكومة ممنوعة من تصدير المنتجات النفطية – وهي مصدرها الرئيسي للإيرادات – وتقلصت التجارة بين اليمنيين في السلع والخدمات بسبب القيود وفرض الرسوم والضرائب الباهظة. كما يستمر التدهور في الخدمات الأساسية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية تتوقف عن العمل بسبب نقص الوقود وتصل فترات انقطاع الكهرباء في عدن إلى 18 ساعة يوميا وسط حر الصيف الخانق. وكما هو الحال دائما، يتحمل المواطنون اليمنيون، بمن فيهم النساء والفتيات، وطأة تلك التدابير وعواقبها. وفي خضم هذه الظروف العصيبة، يشكل الدعم الذي تعهدت بتقديمه المملكة العربية السعودية في وقت سابق من هذا الشهر بقيمة 1,2 بليون دولار، خطوة طيبة. ولكن لن يتحقق تحسن دائم في الوضع حتى يجتمع الطرفان لمناقشة حلول مستدامة للتحديات الاقتصادية والمالية في اليمن والاتفاق عليها.

ويظل أيضا التوسع في تسيير الرحلات الجوية من مطار صنعاء وإليه شاغلا ملحا في ضوء الحاجة إلى تخفيف بعض الضغط على المدنيين اليمنيين الساعين إلى السفر طلبا للرعاية الطبية أو للبحث عن فرص للتعليم أو لمباشرة الأعمال التجارية أو للم الشمل مع أحبائهم. ويعني ذلك أيضا حماية الاستمرارية التشغيلية للخطوط الجوية اليمنية. وعلاوة على ذلك، بالنسبة للمدنيين في تعز صادف الشهر الماضي مرور ثماني سنوات من إغلاق الطرق المرتبط بالنزاع في محافظتهم وحولها. وتذكرنا تلك الذكرى القاتمة مجددا بالحاجة الماسة إلى فتح الطرق في تعز والمحافظات الأخرى من أجل تيسير حرية التنقل لليمنيين الذين ما فتئوا يواجهون قيودا تحول دون حصولهم على الاحتياجات الأساسية واغتنام الفرص الاقتصادية السانحة. ويوفر غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي أرضا خصبة للجماعات المتطرفة التي تنتهج العنف. ويساورني القلق إزاء التقارير التي تفيد بارتفاع وتيرة أنشطة المتطرفين العنيفين مؤخرا في محافظتي أبين وشبوة، في تذكرة أخرى بعواقب التأخر الذي طال أمده في إيجاد تسوية سياسية للنزاع. وتؤكد هشاشة الوضع وأثره على اليمنيات واليمنيين الحاجة الملحة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن سبل المضي قدما. ويعمل مكتبي على الجمع بين الطرفين لمعالجة بعض أولوياتهما العاجلة من أجل بناء الثقة والتقدم نحو تسوية سياسية مستدامة وشاملة للجميع. ومستويات الثقة متدنية ومن المحتمل أن يُنظر إلى الحلول الجزئية باعتبارها أمرا يمكن التراجع عنه وأنها لا توفر سوى انفراجة مؤقتة. ولهذا السبب، أواصل اتباع نهج أكثر شمولا يعالج المسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية العاجلة وطويلة المدى على حد سواء.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يواصل مكتبي استكشاف الخيارات مع الطرفين بشأن السبل الأمثل لتلبية احتياجات جميع اليمنيين، بما في ذلك الانتظام في سداد رواتب موظفي القطاع العام في جميع أنحاء البلد وتحسين تقديم الخدمات وتوفير السلع الأساسية بأسعار في المتناول وتفعيل نظام مصرفي وتسهيل النشاط التجاري. وتظل مسألة سداد الرواتب، بما في ذلك مسألة مصادر الإيرادات، شاغلا رئيسيا يجب على الطرفين إيجاد حل بشأنها مقبول لكليهما. ويجب ألا يُنظر إلى الموارد الاقتصادية على أنها معادلة محصلتها صفر. وبدلا من التنافس، ينبغي للطرفين التعاون لتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية وتعزيزها تحقيقا لرفاه جميع اليمنيين.

وإضافة إلى ذلك، وبناء على الإنجازات التي تحققت بفضل الهدنة، يواصل مكتبي العمل مع جميع الأطراف بشأن العناصر التقنية اللازمة للاتفاق على وقف مستدام لإطلاق النار على الصعيد الوطني. وخلال الأسابيع القليلة الماضية، عقدنا اجتماعات في صنعاء وعدن

مع مسؤولين عسكريين وأطراف فاعلة محلية في القطاع الأمني. وشملت اجتماعات مع ممثلي جماعة أنصار الله في لجنة التنسيق العسكري، سبقتها اجتماعات عُقدت مع ممثلي الحكومة. وأشيد بجميع الأطراف لاستمرار الاستعدادات الداخلية لوقف إطلاق النار وأشجعها على إحراز تقدم نحو ترتيب ذي طابع رسمي بقدر أكبر.

ويظل استئناف عملية سياسية شاملة للجميع يتولى زمامها اليمنيون تحت رعاية الأمم المتحدة في صميم جهود الوساطة التي أبذلها. وينبغي أن توفر العملية السياسية محفلا لأكثرية اليمنيين من جميع أنحاء البلد لمناقشة مستقبلهم بشكل جماعي وتقرير مساره. كما ينبغي أن تمهد الطريق للمصالحة والجهود الرامية إلى رد المظالم. وتؤكد الأصوات التي تعالت مؤخرا من المجتمع المدني والنساء والشباب بشأن القضايا الصعبة المتمثلة في المصالحة والشكاوى والمظالم مرة أخرى أهمية إشراك طائفة من اليمنيين في العملية السياسية.

وبمناسبة اليوم الدولي للشباب، الذي يصادف يوم 12 آب/أغسطس، أود أن أحتفي بالشباب اليمنيين لدورهم الحاسم في قضية السلام. ويمثل الشباب أغلبية الشعب اليمني. وبعد سنوات من الحرب، لم يعش العديد من اليمنيات واليمنيين فترة المراهقة بأكملها بسبب النزاع. وفي المشاورات التي ينظمها مكتبي، غالبا ما يسلط الشباب اليمني الضوء على التحديات المتعلقة بمحدودية فرصهم في العمل والتعليم، فضلا عن الإدماج السياسي والقيود المحددة على انخراط الشابات في الحياة العامة. ولكن على الرغم من التحديات، يواصل الشباب والشابات اليمنيون إرساء قواعد السلام بتصميمهم وسعة حيلتهم وإيمانهم القوي بغد أفضل لبلدهم. وسيواصل مكتبي جهوده لتهيئة مساحة لرؤى الشباب وأصواتهم، وغيرهم من شرائح أخرى من المجتمع اليمني.

وما فتئ استمرار وحدة المجلس والمجتمع الدولي على نطاق أوسع ودعمهما الثابت يشكلان رصيدا محوريا في جهود الوساطة التي أبذلها. كما أظهر التقدم المحرز مؤخرا بشأن خزان النفط العائم صافر كيف يمكن أن يحقق الدعم الدولي المتضافر والتعاون المتعدد الأطراف نتائج ملموسة. وقد حال نقل حمولة النفط من الخزان إلى سفينة جديدة دون وقوع كارثة بيئية وإنسانية. وأود أن أهنئ المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، السيد ديفيد غريسلي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه على تحقيق ذلك الإنجاز العظيم. كما أود أن أشيد بدور الحكومة اليمنية وأنصار الله في تسهيل العملية. واستشرافا للمستقبل، سيظل دعم المجلس حيويا لتشجيع الطرفين على الحفاظ على بيئة مواتية للمناقشات بشأن الطريق إلى الأمام وللمضي قدما نحو سلام عادل ومستدام يلبي تطلعات اليمنيات واليمنيين والشباب.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد غروندبرغ على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ووسورنو.

السيدة ووسورنو (*تكلمت بالإنكليزية*): أرحب بالمعلومات المستكملة التي قدمها السيد غروندبرغ بشأن التطورات السياسية مؤخرا في اليمن. قبل أن أبدأ، أود أيضا أن أعرب عن حزني العميق لخسارتنا الفادحة لأحد زملائنا في برنامج الأغذية العالمي، السيد مؤيد حميدي، الذي قُتل بوحشية في هجوم في التربة بمحافظة تعز في 21 تموز/يوليه. وأصيب زميل آخر في الهجوم. إن وفاة السيد حميدي مأساة كبيرة لأسرته وأصدقائه وزملائه ولدوائر العمل الإنساني بأسرها. ونقدم خالص تعازينا ومواساتنا إلى كل من عرفه وندعو إلى إجراء تحقيق شامل في الهجوم ومحاسبة الضالعين في ارتكابه. وقبل أيام فقط من اليوم العالمي للعمل الإنساني، نشيد بتفاني السيد حميدي تجاه عمله وتجاه المجتمعات المحلية التي خدمها في اليمن والعديد من البلدان الأخرى – وهو تفان يشاطره إياه عدد كبير جدا من العاملين في المجال الإنساني في جميع أنحاء العالم. ويُظهر الهجوم وغيره من الهجمات المماثلة واقع المخاطر التي تهدد سلامة العاملين في مجال المساعدات الإغاثية وأمنهم، من العنف إلى الاختطاف والمضايقات والمعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة. ويقف العاملون في المجال الإنساني إلى جانب المحتاجين في أحلك لحظات حياتهم. وهم ليسوا أهدافا وينبغي ألا يكونوا كذلك أبدا.

أود أن أغتنم هذه الفرصة اليوم لمناقشة عنصرين من أهم عناصر استجابتنا الإنسانية – إمكانية الوصول والتمويل. وسأنتقل إلى هذين العنصرين سريعا.

أولا، من المسائل التي شهدنا بشأنها تقدما استثنائيا في الآونة الأخيرة، كما قال المبعوث الخاص، جهود الأمم المتحدة للتصدي للتهديد البيئي الكارثي الذي كانت تشكله ناقلة النفط "صافر". ففي 1 آب/أغسطس، أكمل فريق شركة "سميت سالفدج" نقل أكثر من مليون برميل من النفط من سفينة إلى أخرى، من الناقلة "صافر" إلى السفينة البديلة "اليمن". وجاء ذلك تتويجا لسنوات من الدعوة الدؤوبة والتعاون والحل الابتكاري للمشاكل. إنه مَعلَم هام، ومرة أخرى، أشيد أيضا بالمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، ديفيد غريسلي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الإقدام على هذه المهمة الضخمة والاضطلاع بها. ولكن الأمر لا يتوقف عند ذلك الحد. ويجب علينا الآن أن نكمل المرحلة الثانية من العملية، وفقا لاتفاقاتنا مع السلطات المختصة. وللقيام بذلك، تحتاج الأمم المتحدة بشكل عاجل إلى سد الفجوة التمويلية البالغة 22 مليون دولار. وأشجع المجتمع الدولي على مساعدتنا في إكمال ذلك العمل الهام.

وفي خبر سار آخر، سعدنا أن نرى أخيرا في الأسبوع الماضي إطلاق سراح خمسة من موظفي الأمم المتحدة كانوا قد اختُطفوا في محافظة أبين قبل 18 شهرا. ويتلقى زملاؤنا الدعم. ونحن ممتنون جدا لجميع الدول الأعضاء والمحاورين الآخرين الذين شاركوا في تلك الجهود، بمن فيهم بعض الحاضرين في هذه القاعة، مثل حكومة اليمن والإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك، لا يزال موظفون آخرون تابعون للأمم المتحدة رهن الاحتجاز في صنعاء ونطالب بالإفراج الفوري عنهم.

على مدار هذا العام، ما فتئت دوائر العمل الإنساني تدفع باتجاه تعزيز وجودها في المناطق التي كانت تعاني من نقص الخدمات سابقا في جميع أنحاء البلد. وفي هذا الشهر، أوفدت الأمم المتحدة بعثة تقييم إلى محافظة ريمة بغية زيادة قدرتنا التشغيلية في تلك المنطقة. ومع ذلك، يؤسفني أن أبلغكم بأن الصورة المتعلقة بإمكانية الوصول على نطاق واسع لا تزال قاتمة. وتتزايد المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة ضد العاملين في المجال الإنساني في جميع أنحاء اليمن، مما يجعل عملنا أكثر خطورة وصعوبة مما هو عليه بالفعل. وعلى الرغم من الجهود الجماعية والمتضافرة التي تبذلها دوائر العمل الإنساني، فقد شهدنا تقدما محدودا في الجهود الرامية إلى توسيع حيز عملياتنا هذا العام. ولا يزال العاملون في مجال تقديم المعونة يتعرضون لمحاولات تدخل في جميع مراحل الأنشطة الإنسانية ويواجهون قيودا واسعة على التنقل، مما يؤثر بشكل خاص على موظفاتنا الوطنيات وجميع أولئك الذين يحصلون على خدمتهن. ونواصل العمل مع كل من سلطات الأمر الواقع والحكومة اليمنية لرسم مسار إلى الأمام لحل تلك المسائل. وأجدد دعوتنا للأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بتيسير المرور السريع ودون عوائق لجهود الإغاثة الإنسانية لجميع الأشخاص المحتاجين.

وفي عام 2023، يهدف العاملون في المجال الإنساني إلى تقديم الدعم لأكثر من 17 مليون شخص محتاج في جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، فإن هذا العمل الهام يعوقه بشدة النقص الحاد في التمويل. وبعد ما يقرب من ثمانية أشهر من بداية العام، تلقت خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن 1,34 بليون دولار من أصل 4,34 بليون دولار – أي نسبة 31 في المائة فقط من المطلوب. وفي حين أننا ممتنون لسخاء مانحينا، فإن النقص الكبير في جميع القطاعات في اليمن يعني أنه يجب خفض البرامج والخدمات أو تقليصها. وأعلن برنامج الأغذية العالمي مؤخرا تعليق أنشطته المتعلقة بالوقاية من سوء التغذية في جميع أنحاء اليمن، بدءا من آب/أغسطس، مع توقع المزيد من التخفيضات في الأشهر المقبلة إذا تصل الأموال المطلوبة بشكل عاجل. وفي تموز/يوليه، تلقينا تقارير من شركاء في المجال الإنساني تفيد بأنه لا يحصل على الدعم المخصص للتخفيف من سوء التغذية الحاد الوخيم في محافظة الجوف سوى خمس الأطفال المستهدفين بهذا الدعم. إن تكلفة عدم اتخاذ أي إجراء بالنسبة لهؤلاء الأطفال، وبالنسبة للكثير من الأشخاص الآخرين في جميع أنحاء البلد، باهظة. وأحث المجتمع الدولي على عدم إغفال التقدم المحرز في تحسين النتائج على صعيد العمل الإنساني في جميع أنحاء اليمن ومدى سهولة إهدار هذا التقدم.

وفي حين أن إمكانية الوصول والتمويل مجالان يجب التركيز عليهما على المدى القصير، يجب علينا أيضا أن نعمل لمعالجة العوامل الطويلة الأجل للاحتياجات الإنسانية. ومما يثير القلق بشكل خاص اقتصاد البلد المتداعي. فلا تزال الخدمات العامة متصدعة

ولا يمكن الاعتماد عليها. وتكثفت الاحتجاجات في عدن والمحافظات المحيطة بها خلال الأسابيع الأخيرة في أعقاب انقطاع التيار الكهربائي على نطاق واسع واستمرار انخفاض قيمة العملة. ولا تزال الإجراءات الاقتصادية ذات الطابع العدائي تسبب عواقب وخيمة لملايين الأشخاص في جميع أنحاء اليمن الذين يكافحون بالفعل لتغطية نفقاتهم. وفي ظل عدم استئناف صادرات النفط، التي مُنعت بسبب تهديدات سلطات الأمر الواقع، ستستمر إيرادات الحكومة في التقلص وسيتعثر تقديم الخدمات. وستواصل العوائق التجارية المستمرة في زيادة تكلفة السلع الأساسية مما سيجعلها أكثر في غير المتناول. وندين تصرفات سلطات الأمر الواقع تلك، والتي تؤدي إلى تفاقم بؤس الكثير من الناس في اليمن. وأعلنت المملكة العربية السعودية مؤخراً عن دعم موازنة الحكومة اليمنية بقيمة 1.2 بليون دولار، مما سيساعد في الحفاظ على إمدادات الكهرباء ودفع الرواتب. ولا يمكن أن يكون صرف ذلك الدعم السخي قريبا بما فيه الكفاية. ولكن هذا وحده لن يكون كافيا لإبعاد الاقتصاد اليمني عن حافة الانهيار.

ومن الحيوي إحراز تقدم بشأن التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع، كما قال المبعوث الخاص، ولكن اسمحوا لي أن أقول بوضوح إن الحل السياسي وحده لن يحل الأزمة الإنسانية. ولن نرى الاحتياجات الإنسانية تبدأ في الانخفاض إلا بعد تحقيق هذا التقدم إلى جانب تحسين الظروف الاقتصادية واستعادة الخدمات الأساسية. وفي ضوء توقعات المانحين بأنه سيكون هناك قدر أقل بكثير من التمويل الإنساني المتاح في العام المقبل، هناك حاجة إلى عمل جماعي لمعالجة تلك العوامل الآن – أو قد نشهد زيادة في الاحتياجات في وقت لن نتمكن فيه من الاستجابة لها. وتقف دوائر العمل الإنساني على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها في هذا العمل. وفي غضون ذلك، سنواصل بذل كل ما في وسعنا لدعم أولئك الأكثر احتياجا في اليمن – بغض النظر عن هويتهم، وبغض النظر عن مكانهم، ومهما كان الأمر.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ووسورنو على إحاطتها.

أعطي الكلمة للسيدة الحاج.

السيدة الحاج: أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لتقديم الإحاطة لمجلس الأمن نيابة عن رابطة أمهات المختطفين. الرابطة هي منظمة يمنية حقوقية إنسانية تشكلت من أمهات وزوجات وذوي المختطفين والمختطفات والمخفيين قسرا وناشطات يعملن في مجال الحريات وحقوق الإنسان، تُعنى بقضايا المختطفين والمعتقلين تعسفا والمخفيين قسرا. وأشكر اهتمامكم، سيدتي الرئيسة، بالاستماع إلى صوت الضحايا الذين يطالبون بالسلام والعدل والإنصاف.

أتحدث إلى المجلس من تعز التي تقع تحت الحصار منذ أكثر من 000 3 يوم الذي فرضته جماعة الحوثي. لقد طالت الحرب وتبعاتها في بلدي الذي أخذت منا الأمن والاستقرار والعيش الكريم.

كثيرة هي القصص المأساوية التي خلفتها الحرب في اليمن، لكن الألم والمأساة أكبر عند الحديث عن واحدة من القضايا الأكثر مأساوية وهي قضية المختطفين والمخفيين قسرا، الذين يعانون الفقد والحرمان والأوجاع وتقاسمهم هموم الفراق وألم المعاناة مع أهاليهم، وفي المقدمة الأمهات اللاتي فقدن أبناءهن نتيجة الاختطاف والاختفاء القسري. إننا نتحدث عن المدنيين الذين لم يشاركوا في الصراع وإنما أُخذوا من منازلهم ومن الحواجز ومن النقاط المستحدثة ومن مقار أعمالهم ومن الجامعات وغيرها.

لقد رصدنا منذ عام 2016 حالات لـ 568 9 مدنيا تم اختطافهم من قبل مختلف أطراف الصراع في اليمن. تتحمل جماعة الحوثي أغلبهم حيث بلغ العدد 130 9 شخصا بينهم 130 امرأة، خرج منهم قرابة الآلاف بحالات نفسية صعبة، وبعاهات بدنية نتيجة التعذيب الممنهج داخل السجون الحوثية؛ و 140 حالة قتل تحت التعذيب أو الإهمال الطبي داخل السجون.

وما يزال 420 مدنيا محتجزين ومحتجزات، و 73 مخفيا قسرا، بينهم 13 شخصا من الطائفة البهائية والسياسي محمد قحطان. ويخضع 50 مختطفا وثلاث نساء للمحاكمات المسيسة لدى جماعة الحوثي بعد تعرضهم للتعذيب الممنهج الذي يصعب وصفه في هذه العجالة.

كما لا يزال 97 مدنيا في سجون المجلس الانتقالي الجنوبي، منهم 61 مخفيا قسراً و 26 معتقلا لدى الحكومة الشرعية، منهم 3 مخفيين قسراَ. هذا ما وثقناه في منظمتنا، والأعداد كثيرة جدا لدى جميع الأطراف والاختطافات ما زالت مستمرة رغم الهدنة المعلنة.

لقد غرس فينا مجلس الأمن لعقود من الزمن ثقافة حقوقية وإنسانية، وهو ما جعلنا نؤمن بأن الحرية حق لا يجوز التفاوض حوله أو المساومة به. إننا إذ نشيد بدور المبعوث الخاص، السيد هانس غروندبرغ، في قضية التبادل التي حصلت بين الأطراف وتم الإفراج عن المئات، كان نصيب أبنائنا المدنيين لم يتجاوز الـ 200 مختطف، خرج معظمهم بحالات نفسية وجسدية صعبة وسوء حالتهم الصحية حيث كانوا عرضة لأصناف الانتهاكات وسط انتشار الحُمّيات الفيروسية والأمراض والأوبئة المعدية في السجون، ويواجهون ظروف النزوح القسري وندرة التمكين الاقتصادي.

إننا ننظر إلى عمليات تبادل الأسرى والمحتجزين كمؤشر جيد على إمكانية حل هذا الملف بشكل نهائي، على أن يكون الكل مقابل الكل. ونطالب المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية الدولية بتحمل مسؤولياتها وإنهاء معاناة الآلاف من المختطفين والمخفيين قسرا وعائلاتهم التي تنتظرهم، كون هذا الوضع الذي يمرون به يتنافى مع أبسط حقوق الإنسان ويخالف كافة القوانين والمعاهدات الدولية وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة.

إننا عندما نتحدث عن المختطفين، نعني آلاف من الأسر والأطفال الذين يعولهم هؤلاء المختطفين، كثير منهم لجأوا إلى النزوح القسري ويعيشون في أماكن لا تليق بالحياة الإنسانية الكريمة، من نقص حاد في الغذاء والدواء والماء النظيف في طقس شديد الحرارة، مع انقطاع تام لخدمات الكهرباء والتكييف.

والنساء هن أكثر المتأثرين سلبا من الصراع الدائر، فقد نالت الحرب من حريتهن في الحياة الكريمة، ويعانين من العنف القائم على النوع الاجتماعي في مختلف مناطق سيطرة المتنازعين. ويتعرضن لحوادث القصف والألغام والقنص بالإضافة إلى السياسات التي اتخذتها جماعة الحوثي في التضييق عليهن في السفر والتنقل والعمل والدراسة؛ وفرض القيود مثل اشتراط أن تكون المرأة مصحوبة بمحرم، يعني ولي أمر ذكر، ونقص الوصول إلى الخدمات الأساسية بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والتهديدات والمخاطر والاعتقالات والاختفاء القسري وحتى القتل المستهدف، لا سيما بالنسبة للنساء من بناة السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان.

نحن نؤمن أن مجلس الأمن لديه القدرة، كما نثق بتوفر النوايا لديه على وضع حد لهذا الملف تحديدا، ومن أجل إنهاء الصراع وحماية المدنيين في اليمن بشكل عام، لنطرح بين يدي أعضاء المجلس مجموعة من التوصيات وكلنا أمل وثقة بتجاوبهم معها.

إننا نطالب بالسلام الشامل وعودة الدولة ونزع السلاح وعدم تدخل الأطراف الخارجية. ونطالب بالإفراج عن جميع الأسرى والمختطفين والإفصاح عن مصير المخفيين قسرا وسرعة تنفيذ اتفاقات ستوكهولم التي نص أحدها على الإفراج عن جميع المختطفين والمحتجزين والمخفيين دون قيد أو شرط. ونطالب أن تكون لقضية المختطفين والمختطفات والمخفيين قسرا أولوية قصوى في المسار التفاوضي، كما ندعو لإشراك ممثلين عن أهالي المختطفين والمخفيين قسرا في المفاوضات. ونطالب بإغلاق هذا الملف وإنهائه بعدالة وإنصاف، لأنه يمثل أحد أهم خطوات عملية بناء السلام والاستقرار في اليمن من خلال تقديم مرتكبي الاختطاف والإخفاء القسري والتعذيب من كافة الأطراف للعدالة المحلية والدولية وضمان عدم إفلاتهم من العقاب. ونحذر من الجنوح إلى سلام هش تتخذه الأطراف لا يحقق العدالة لأنه سيؤدي إلى العودة إلى دائرة الاقتتال والعنف.

لا شك أن إحاطة شاملة ذات صلة، لا يمكن تلخيصها خلال الوقت المسموح به لهذه الإحاطة، إلا أن المهم هو أن يعلم أعضاء المجلس جميعا أن الشعب اليمني وأصحاب القضايا ذات الصلة خصوصا، مؤملون فيهم وفي جهودهم بالدرجة الأولى لإحداث انفراجة على كافة المسارات، وسنظل بقدر إصرارنا على تحقيق أهدافنا جميعا في ضمان حقوق الإنسان والحق في الحرية والعدالة والمساواة، بقدر

تكاملنا معهم وثقتنا بدوهم ودعمهم الضامن لاستمرار جهودنا بل وتطويرها. وسنواصل بذل جهودنا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة الحاج على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والمديرة ووسورنو والسيدة أمة السلام الحاج على إحاطاتهم.

وأود أيضا أن أنضم إلى الآخرين في إدانة مقتل موظف برنامج الأغذية العالمي مؤيد حميدي وأن أكرر تعازي مقدمي الإحاطات لأسرته وأصدقائه.

كما أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئة الأمم المتحدة وشركة الإنقاذ الهولندية "سميت" وجميع الذين شاركوا في النقل الناجح للنفط من الناقلة صافر إلى اليمن. إن الإنجاز الناجح لتلك العملية يُظهر ما يمكن تحقيقه عندما تعمل جميع الجهات الفاعلة معا لصالح اليمن وشعبه.

وإذ تشجع المملكة المتحدة هذا الإنجاز فإنها تحث جميع الأطراف على العمل معا للبناء على الظروف الشبيهة بالهدنة في اليمن وتمهيد الطريق لعملية سلام يمنية – يمنية بقيادة الأمم المتحدة. ومن الضروري على وجه الخصوص أن يظل مجلس القيادة الرئاسي متحدا من أجل هدف واحد مشترك، وهو السلام الدائم والشامل للشعب اليمني. إن عملية سلام شاملة تحت رعاية الأمم المتحدة هي السبيل الوحيد لإنهاء هذه الحرب بشكل دائم.

إن هجمات الحوثيين والتهديدات المستمرة بمنع صادرات النفط من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة لها تأثير شديد على الاقتصاد اليمني. هذه الهجمات على الاقتصاد هي هجمات على سبل العيش والخدمات لبعض الأشخاص الأكثر ضعفا في اليمن. نهيب بالحوثيين أن يوقفوا تلك الهجمات.

وترحب المملكة المتحدة بإيداع المملكة العربية السعودية مؤخرا مبلغ 250 مليون دولار كدفعة أولى من تعهد سخي بتقديم دعم اقتصادي بقيمة 1,2 بليون دولار. وكما قالت المديرة ووسورنو، ستظل الحكومة اليمنية معتمدة على التمويل الخارجي لتوفير الخدمات الأساسية ودفع رواتب القطاع العام حتى يوقف الحوثيون حربهم الاقتصادية وتتمكن الحكومة من أن تدر الإيرادات الخاصة بها.

على الرغم من السلام النسبي في اليمن على مدى الأشهر الـ 18 الماضية لا يزال الوضع الإنساني مزريا. وما زلنا نرى عقبات أمام حرية حركة العاملات في مجال المعونة لتقديم المساعدة إلى النساء المحتاجات، وأمام بعثات الرصد والتقييم المستقلة، وأمام الاختيار العادل لمقدمي الخدمات الإنسانية. وتعاني الاستجابة الإنسانية بالفعل من نقص حاد في التمويل. وتشكل هذه العوائق أعباء إضافية، يمكن تجنبها بالكامل، على الجهود الإنسانية، وعلى الشعب اليمني في نهاية المطاف. نهيب بالحوثيين أن يرفعوا القيود ويسمحوا بوصول المساعدات الإنسانية دون معوقات.

وأخيرا، تكرر المملكة المتحدة دعوتها إلى الإفراج غير المشروط عن جميع البهائيين المحتجزين لدى الحوثيين.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نحن ممتنون للمبعوث الخاص للأمين العام، السيد هانس غروندبرغ، ومديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة إديم ووسورنو، على إحاطتيهما بشأن الحالة السياسية والإنسانية في اليمن. وقد استمعنا أيضا إلى السيدة الحاج.

كما نود الإعراب عن خالص تعازينا لأسرة مؤيد حميدي، موظف برنامج الأغذية العالمي الذي توفي في 21 تموز/يوليه. إنه حادث مأساوي ويبين مرة أخرى الحاجة الملحة إلى إعطاء الأولوية الحقيقية لأمن العاملين في المجال الإنساني.

إننا ننوه ببعض التطورات الإيجابية في الوضع في الجمهورية اليمنية، والتي أمكن تحقيقها بفضل تصميم جهات فاعلة إقليمية رئيسية على إقامة علاقات بناءة بدرجة أكبر. وعلى الرغم من عدم وجود هدنة رسمية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022، تواصل أطراف النزاع الامتناع عن الأعمال العدائية واسعة النطاق التي يمكن أن تتسبب في تصعيد

خطير للتوتر. وقد تحقق ذلك إلى حد كبير بفضل جهود الوساطة المكثفة منذ نهاية العام الماضي التي بذلتها القوى الإقليمية، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان. علاوة على ذلك، تم التوصل إلى اتفاق بشأن عدد من المسائل الإنسانية الهامة، بما في ذلك تبادل الأسرى والمحتجزين. في حزيران/يونيه، تمكن اليمنيون الذين يعيشون في الأراضي التي تسيطر عليها حركة أنصار الله من المشاركة في الحج لأول مرة منذ بدء النزاع، وذلك بفضل تسيير رحلات جوية بين صنعاء وجدة.

ومع ذلك، فإن التسوية اليمنية متوقفة حاليا. ويبدو أنه من المهم انتظار نتائج جهود الأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية. نحن مقتنعون بأن التصعيد ليس في مصلحة أي من الطرفين. بل على العكس من ذلك، تتمثل أولويتهم في مواصلة الحوار وإيجاد حلول توفيقية.

ونحن من جانبنا نعتزم مواصلة تنسيق النُهُج عن كثب مع جميع الأطراف اليمنية الرئيسية، بما في ذلك حركة أنصار الله والشركاء الإقليميون الرئيسيون. ونحث القوات اليمنية بقوة على استبعاد خيار المواجهة المسلحة والتحلي بالصبر، مع الحفاظ على اتصال وثيق مع المبعوث الخاص غروندبرغ بصفته الوسيط الدولي الرئيسي. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لجهود الوساطة التي يبذلها. نأمل أن تؤدي جهوده لدعم التطبيع في اليمن إلى هدنة طويلة الأمد وعملية سياسية شاملة في نهاية المطاف.

لا تزال الحالة الإنسانية في البلد مزرية. إن ثلثي سكانه – 21 مليون شخص – يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، ويواجه 3,2 مليون شخص نقصا في الغذاء. يجب أن يحصل اليمنيون دون عوائق على الغذاء والدواء والسلع الأساسية الأخرى في جميع أنحاء البلاد، بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه. إن القيود المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية والعقبات التي تعترض عمل العاملين في المجال الإنساني غير مقبولة.

كما أود التذكير بأننا عارضنا دائما التفسير الموسع لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزاءات المفروضة على اليمن. فينبغي استخدام التدابير التقييدية لتعزيز التسوية السلمية وليس لتأجيج القلاقل السياسية في المنطقة. ونلاحظ بقلق أن بعض الوجود البحري الأجنبي يتلاعب بلا ضمير بقرارات مجلس الأمن عند إجراء عمليات تفتيش للسفن في المياه القريبة.

ونرحب باستكمال نقل النفط من الناقلة صافر، التي تتحلل قبالة سواحل اليمن. وننوه على وجه الخصوص بإسهام ممثلي هياكل الأمم المتحدة في حل تلك المسألة، بما في ذلك ما تم بالتعاون مع السلطات اليمنية الرسمية وحركة أنصار الله. إن حل تلك المشكلة التي طال أمدها سيتيح تجنب وقوع كارثة بيئية واسعة النطاق في البحر الأحمر.

في الختام، أود أن نذكر الأعضاء مرة أخرى بالقرار 598 (1987) والمبادرات الأخرى الرامية إلى تحقيق الاستقرار دون الإقليمي، بما في ذلك مفهوم روسيا المستكمل للأمن الجماعي.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والسيدة ووسورنو على إحاطتيهما. لقد استمعت أيضا باهتمام إلى بيان السيدة الحاج. كما نرحب بمشاركة ممثل اليمن في جلسة اليوم.

وأود أن أبدي ثلاث ملاحظات.

أولا، هناك حاجة إلى أن نظل ملتزمين بالحوار والتفاوض. وتثني الصين على جميع الأطراف المعنية بالقضية اليمنية للحفاظ على التواصل بشأن استئناف الهدنة وتثني على بلدان المنطقة، مثل المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، لجهودها المستمرة. نأمل أن تلتزم جميع الأطراف بالاتجاه العام للحل سياسي، وأن تعطي الأولوية لمصالح الشعب اليمني ورفاهه، وأن تبدي الإرادة السياسية والمرونة اللازمة بشعور متزايد بالإلحاح.

تؤيد الصين المبعوث الخاص غروندبرغ في عمله وتدعم الأمم المتحدة في دورها بوصفها القناة الرئيسية للوساطة. وتدعو الصين أعضاء المجلس إلى البقاء متحدين وتدعو البلدان ذات النفوذ فيما يتعلق بالحالة في اليمن إلى الاضطلاع بدور بناء من أجل التوصل

بشكل مشترك إلى نتائج ملموسة في العملية السياسية في اليمن في أقرب وقت ممكن.

ثانيا، يجب أن نرصد الحالة الأمنية بشكل وثيق. فقد شهدت تعز ومأرب وأماكن أخرى تكرار اندلاع نزاعات مسلحة متفرقة. ولا تزال الحالة الأمنية في اليمن هشة. وإزاء تلك الخلفية، ينبغي لجميع أطراف النزاع أن تلتزم الهدوء وتتحلى بضبط النفس وتتجنب أي تصرف يمكن أن يقوض الثقة المتبادلة أو يزيد من التوترات، كما ينبغي أن تتفادى اتخاذ أي تدابير يمكن أن تعرقل الجهود الدبلوماسية أو جهود الوساطة أو تعقد العملية السياسية.

ثالثا، يجب تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية لليمن. فقد أسفرت ثماني سنوات من النزاعات عن إغراق اليمن في أزمة إنسانية خطيرة. وفي الوقت الراهن، يعاني 17 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. وتمس الحاجة إلى خدمات الرعاية الصحية والهياكل الأساسية وغير ذلك من الاحتياجات الإنسانية. وانخفضت قيمة العملة اليمنية مؤخرا انخفاضا حادا، وولتضخم أيضا مستمر في الارتفاع، مما يزيد من صعوبة الظروف المعيشية للناس. وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة مساعداته الإنمائية الإنسانية لليمن ونرحب بالمساعدات الاقتصادية التي تقدمها المملكة العربية السعودية ودول أخرى.

إن الأنباء التي تفيد بإطلاق النار على رئيس مكتب برنامج الأغذية العالمي وقتله في محافظة تعز مروعة. وينبغي كفالة أمن العاملين في المجال الإنساني على نحو فعال. وقد اكتمل مؤخرا تفريغ النفط الخام من ناقلة النفط صافر، وهو ما جنبنا كارثة بيئية وإنسانية محتملة. وتشيد الصين عاليا بالأمم المتحدة وغيرها من الأطراف المعنية لما بذلته من جهود وتأمل أن يتحقق تأمين الأموال اللازمة لعملية التنظيف اللاحقة في أقرب وقت ممكن. وندعو جميع الأطراف في اليمن إلى التفاوض على وضع خطة فعالة للتخلص من النفط الخام وحل جميع المسائل الأخرى ذات الصلة.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر المبعوث الخاص هانس غروندبرغ ومديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة إديم ووسورنو، على إحاطتيهما. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيدة أمة السلام عبد الله عبده الحاج على بيانها.

في ضوء التطورات الأخيرة التي شهدتها الأسابيع الماضية، أود أن أبرز النقاط الثلاث التالية.

أولا، أود أن أؤكد من جديد دعم سويسرا القوي لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى إحلال السلام وكفالة حماية المدنيين في اليمن. ونشكر المبعوث الخاص على عمله المستمر والشامل بغية التوصل إلى تسوية سياسية دائمة بين الأطراف اليمنية برعاية الأمم المتحدة. ونرحب أيضا بما تبديه المملكة العربية السعودية وعُمان من التزام تجاه تحقيق السلام. ونأمل أن تثمر المحادثات الحالية عن نتائج ملموسة لصالح الشعب بأكمله. وفي ذلك السياق، من المرجح أن يؤدي قرار نقل مسؤولي الحكومة اليمنية إلى عدن في المستقبل القريب إلى تعزيز ثقة الشعب بالسلطات.

ثانيا، تدين سويسرا بشدة مقتل مؤيد حميدي، رئيس مكتب برنامج الأغذية العالمي، في تعز في 21 تموز/يوليه، وتعرب عن تعازيها لأسرته وزملائه. ويحظى العاملون في المجال الإنساني وما يضطلعون به من أنشطة بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني. ولذلك نحض جميع الأطراف على ضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني. ونكرر أيضا نداءنا إلى أطراف النزاع لإتاحة وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان وبدون عوائق. ولا يشمل ذلك فقط تيسير وصول العاملين في المجال الإنساني إلى أفراد الفئات السكانية الأضعف، بل أيضا كفالة الحرية للمنظمات الدولية في اختيار شركائها المحليين بشكل مستقل.

ثالثا، نرحب باستكمال المرحلة الأولى من خطة إنقاذ ناقلة النفط صافر في 11 آب/أغسطس. ومما يبعث على التفاؤل أن الموقف الموحد لدى جميع أعضاء مجلس الأمن منذ البداية حيال هذه المسألة، كما أنها تظل تكتسي أهمية حاسمة. وقد كان لزاما علينا أن نمنع وقوع كارثة بيئية وإنسانية كان من شأنها أن تفاقم معاناة الشعب اليمني في وقت يعاني فيه البلد بالفعل من أزمة كبيرة ترتبط بالنزاع المسلح. ويبرهن

ذلك النجاح على أنه يمكن تحقيق نتائج مهمة من خلال بذل الجهود المشتركة. وفي ذلك الصدد، تشيد سويسرا بالدور الذي اضطلعت به منظمات المجتمع المدني اليمنية، لا سيما النساء، اللواتي كن من أوائل الذين حذروا من المخاطر التي يشكّلها غرق الناقلة صافر. ويكتسي صوتهن، وصوت المجتمع المدني بوجه عام، أهمية أساسية إذا أردنا أن نتعامل بفعالية مع جميع التحديات التي تواجه اليمن.

وما برحت سويسرا رهن تصرف الأمم المتحدة وجميع الأطراف لدعم تنفيذ تدابير أخرى مهمة لبناء الثقة، من قبيل الإفراج عن المزيد من السجناء.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم البلدان الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهي غانا وموزامبيق وبلدي، غابون.

نشكر المبعوث الخاص هانس غروندبرغ ومديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إديم ووسورنو، على إحاطتيهما. ونعرب عن تقديرنا أيضا لمقدمة الإحاطة من المجتمع المدني، السيدة أمة السلام عبد الله عبده الحاج، لاطلاعنا على وجهة نظرها. ونرحب بمشاركة ممثل الجمهورية اليمنية في هذه الجلسة.

يرحب الأعضاء الأفارقة الثلاثة بالنقل الآمن والناجح لأكثر من مليون برميل من النفط من ناقلة النفط المتهالكة صافر إلى ناقلة بديلة. وما لم يكن المجتمع الدولي قد نجح في التصرف في الوقت المناسب، كان من الممكن لما لذلك من تداعيات على الاقتصاد وسبل كسب العيش والبيئة يضر بعملية تحقيق الاستقرار في اليمن برمتها. فقد استطاعت العملية درء ما كان يمكن أن يكون خامس أكبر تسرب نفطي من ناقلة في التاريخ. وقد أمكن تحقيق ذلك بفضل جهود جميع الجهات صاحبة المصلحة المشاركة في العملية، لا سيما الأمم المتحدة وكافة الجهات المانحة. لقد علمتنا عملية الإنقاذ الناجحة درسا حول ما يمكن أن تحققه الجهود الدولية المتضافرة، مقترنة بتعاون الجهات المحلية صاحبة المصلحة. ويأتي ذلك خلال أطول فترة يسودها الهدوء النسبي منذ اندلاع الحرب قبل ما يقرب من عقد من الزمان، وهو مثال حي على ثمار السلام. إنها عبرة يمكن تطبيقها على الأزمة الأوسع في اليمن. فإذا أظهرت الأطراف المتنازعة في البلد عزمها على وقف القتال والتزامها بذلك وسعت بصدق إلى تحقيق السلام وتعاونت تعاونا كاملا مع المجتمع الدولي من أجل شعبها، سنتوصل إلى حل لأزمة اليمن عاجلا وليس آجلا.

وفي حين يدرك الأعضاء الأفارقة الثلاثة مدى تعقيد الأزمة اليمنية، إلا أنهم يعتقدون اعتقادا راسخا أن التوصل إلى حل طويل الأجل للأزمة يعتمد على استعداد الأطراف لتقديم تنازلات سياسية لصالح الشعب اليمني. وتتيح فترة الهدوء النسبي الحالية فرصة كبيرة للأطراف للدفع قدما بعملية التفاوض. ولذلك يجب عليها أن تغتنم الزخم الحالي للانخراط بشكل بناء في الحوار الجاري من أجل إحراز تقدم نحو إنهاء الأزمة. وتظل العملية السياسية الشاملة للجميع التي يقودها اليمنيون ويمسكون بزمامها برعاية الأمم المتحدة الطريق المؤكد نحو تحقيق السلام. وبالإضافة إلى ذلك، يكتسي الدور الذي تضطلع به الجهات الإقليمية المعنية والجهات الفاعلة الدولية في هذا المسعى أهمية حاسمة. ويجب أن تستخدم الجهات الفاعلة الدولية نفوذها بفعالية لمساعدة عملية السلام الجارية. وأي مبادرة في ذلك الاتجاه ستنال دعمنا الكامل. ولذلك تقر غابون وغانا وموزامبيق بالدور البناء الذي تؤديه المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان في عملية السلام اليمنية. ونشيد أيضا بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص غروندبرغ من أجل إنهاء النزاع سلميا، ونتعهد بتقديم دعمنا الثابت له في سعيه لإنجاز مهمته.

نشعر بقلق بالغ إزاء نقص تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن وما يترتب عن ذلك من عواقب خطيرة. وإذ يواجه البلد واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في عصرنا، فإن برنامج الأغذية العالمي مضطر إلى تخفيض الحصص الغذائية إلى الملايين الذين يعتمدون عليها يوميا. ونوجه نداء عاجلا إلى مجتمع المانحين لتعزيز الدعم لخطة الاستجابة الإنسانية في البلد، التي تعاني حاليا من نقص تمويل بنسبة 70 في المائة، لتمكين كل يمني يحتاج إلى الدعم من الحصول عليه. وتود مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة تسليط الضوء على العجز في التمويل البالغ حوالي 2.9 مليون دولار الذي تواجهه

آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن، التي يقال أنها تعمل بقدرة جزئية وسيتعين عليها تعليق عملياتها في نهاية أيلول/سبتمبر إذا لم يتخذ إجراء بشأن وضعها المالي.

ويواجه ملايين النساء والأطفال في اليمن سوء تغذية حاد بسبب نقص المساعدات. وتلك الحالة تبعث على القلق الشديد. ففي المستشفيات، لا يزال الناس يكافحون من أجل حياتهم في مواجهة الجوع على نطاق واسع ونقص الغذاء. وللأسف يظل الأطفال أكثر الضحايا ضعفا. وعلاوة على ذلك، لا يزال يساور غابون وغانا وموزامبيق القلق إزاء الدمار الذي تسببه الألغام الأرضية وغيرها من الأجهزة المتفجرة بين السكان المدنيين، ولا سيما الأطفال. وتشكل مخلفات الحرب هذه خطرا على الحركة اليومية للناس.

وعلى نفس المنوال، نشعر بالحزن لمقتل موظف برنامج الأغذية العالمي في التربة بمحافظة تعز. وتدين المجموعة بشدة هذا الاستهداف القاسي لموظفي المساعدة الإنسانية وتدعو إلى اتخاذ تدابير معززة لضمان سلامة وأمن جميع العاملين في المجال الإنساني. ونعرب عن تعازينا لأسرة الضحية ولبرنامج الأغذية العالمي على الخسارة المأساوية في الأرواح البشرية.

ومن الناحية الإيجابية، ترحب المجموعة بإطلاق سراح خمسة من موظفي الدفاع والسلامة والأمن التابعين للأمم المتحدة، الذين اختطفوا في محافظة أبين الجنوبية لأكثر من عام. بل إننا نبتهج أكثر لأن الأنباء الطيبة نادرة في سياق حرب يستهدف فيها المدنيون، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة.

وتظل المجموعة مقتنعة بأن العملية السياسية الشاملة، بما في ذلك النساء، التي يملكها ويقودها اليمنيون هي في صميم حل دائم لهذه الأزمة. ولذلك، فإننا نحث المجتمع الدولي على دعم تلك العملية، بقيادة المبعوث الخاص غروندبرغ.

وفي الختام، تؤكد المجموعة على ضرورة أن تعطي الأطراف الأولوية لمصالح الشعب اليمني على أي مصالح أخرى. وكما قلنا من قبل، فإن محاولات إعادة التسلح خلال هذه الفترة من الهدوء النسبي لن تخدم قضية السلام. والقتال المستمر غير مفيدا للأطراف ولا هو في مصلحة الشعب اليمني. والحل النهائي للأزمة سياسي، ولذلك نحث الأطراف على التحلي بالمرونة والتفاوض مباشرة بحسن نية. ولا بد لها من تقديم تنازلات، والسعي إلى إيجاد أرضية مشتركة لتجديد وتمديد اتفاق الهدنة وإيجاد حل دائم وشامل للأزمة.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أعرب عن امتناني للمعلومات التي قدمها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد هانس غروندبرغ. وأتوجه بالشكر أيضا إلى مديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة إديم ووسورنو، والسيدة أمة السلام عبد الله عبده الحاج من رابطة أمهات المختطفين. وأنوه بحضور ممثلي اليمن والمملكة العربية السعودية في القاعة اليوم.

وأشيد بالفرق في الميدان على عملهم في إكمال المرحلة الأولى من نقل النفط من صافر إلى اليمن. وقد كانت الحشد السريع لأموال الأمم المتحدة والتزام المانحين أمرا حاسما في تلك المرحلة من هذه العملية، التي ستحرر اليمن والمنطقة من تهديد بيئي ذي أبعاد كبيرة.

ومع ذلك، يساور وفد بلدي القلق من أن الآفاق الواعدة لحل الحالة السياسية في اليمن يمكن أن تضعف في غياب اتفاقات سياسية ملموسة تؤدي إلى وضع خريطة طريق للتغلب على الصراع وحل الاحتياجات الإنسانية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ولا يمكن للزخم السياسي الذي تحقق في الأشهر الأخيرة أن يذهب سدى. فنحث الأطراف على العودة إلى طريق الحوار والتشاور، لأننا نعتقد أنه لا يمكن تحقيق سلام مستدام على المدى القصير إلا من خلال دعم توطيد عملية سياسية داخل اليمن، تحت رعاية الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى. ومن الضروري تهيئة بيئة سلام وثقة من أجل المضي قدما في تطوير وتنفيذ استراتيجيات مترابطة بشأن الانتعاش الاقتصادي وإعادة بناء المؤسسات من أجل التغلب على الأزمة متعددة الأبعاد التي تواجه اليمن.

وندين اغتيال مؤيد حميدي، أحد مسؤولي برنامج الأغذية العالمي، في تموز/يوليه، ونشدد على الحاجة الملحة إلى الحفاظ على اتفاقات الهدنة بغية منع الخسائر في أرواح المدنيين.

لقد كان لثماني سنوات من النزاع عواقب إنسانية مدمرة على الشعب اليمني. وتحذر الأرقام الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أن 21.6 مليون نسمة لا يزالون بحاجة إلى مساعدات إنسانية وتظهر اتجاها متزايدا لنقص التغذية وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي.

ونشدد على ضرورة ضمان حرية التنقل والحد من العقبات البيروقراطية التي تحد من عمل موظفي بعثات الأمم المتحدة وموظفات المساعدة الإنسانية. ولئن كنا نرحب بالإفراج عن موظفي الأمم المتحدة الخمسة الذين اختطفوا في شباط/فبراير 2022، فإننا نرفض أيضا شرط أن تكون الموظفات برفقة أولياء أمور ذكور من أجل القيام بعملهن.

ويساورنا القلق أيضا إزاء ضعف المشردين البالغ عددهم 4.5 ملايين نسمة وعدم إحراز تقدم في إزالة الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب، وهي إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون الحث على العودة الطوعية للمشردين.

وأخيرا، تعرب إكوادور عن دعمها لفريق المبعوث الخاص غروندبرغ وتأمل في العودة إلى الطريق نحو انتقال سياسي سلمي وشامل بقيادة يمنية، وفقا لأحكام القرار 2140 (2014)، بمشاركة هادفة من النساء والشباب وجميع الشرائح الاجتماعية والسياسية.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والمديرة ووسورنو والسيدة الحاج على إحاطاتهم.

ونرحب بانخراط المبعوث الخاص المستمر وبجهوده للوساطة مع الأطراف والجهات الفاعلة في المنطقة. كما نشيد بجهود عمان والمملكة العربية السعودية في ذلك الصدد. إننا نرى أنه ينبغي للطرفين أن يعملا من أجل التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار على نطاق البلد والتوصل إلى حل سياسي شامل وسلمي تحت رعاية الأمم المتحدة.

لا يزال استئناف عملية سياسية شاملة للجميع يملك زمامها اليمنيون أولوية. ودعم مجلس الأمن لجهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص أمر في غاية الأهمية للمضي قدما. ونشيد بالخطوات الإضافية التي اتخذها مكتبه نحو تعزيز تدابير بناء الثقة ونؤكد من جديد دعمنا لمبدأ الكل مقابل الكل للإفراج عن المحتجزين لأسباب مرتبطة بالنزاع.

وبينما نرحب بجميع الخطوات الإيجابية، لا تزال الشواغل بشأن الحالة الأمنية المتقلبة في البلد قائمة. ويؤثر انعدام الأمن والمخاطر الحياتية أيضا على حياة العاملين في المجال الإنساني وموظفي وكالات الأمم المتحدة في الميدان. وتدين ألبانيا القتل الوحشي لموظف برنامج الأغذية العالمي في تعز الشهر الماضي. فلا ينبغي أبدا أن يكون العاملون في مجال المعونة هدفا ويجب محاسبة المسؤولين عن ذلك. ويساورنا القلق إزاء استمرار القيود المفروضة على تنقل العاملين في المجال الإنساني. ويؤثر انعدام الأمن والقيود المفروضة على حركة جميع العاملين في الميدان على إيصال المساعدات إلى الفئات الأكثر ضعفا، بما في ذلك النساء والأطفال. وندين جميع القيود المفروضة على العاملات في مجال الإغاثة وعلى حرية التنقل بشكل عام.

ونشجب سوء معاملة الأقليات الدينية في البلد وندعو الحوثيين إلى الإفراج الفوري عن البهائيين المختطفين. كما نكرر دعوتنا للإفراج الفوري وغير المشروط عن اليمنيين العاملين لدى الولايات المتحدة والأمم المتحدة في صنعاء. ونرحب أيضا بالإفراج عن موظفي الأمم المتحدة الخمسة ونقدر جهود جميع المعنيين لتحقيق ذلك.

إن بيان السيدة الحاج شهادة واضحة على الحاجة إلى الإدماج الكامل للمساءلة والعدالة الانتقالية في عملية السلام في اليمن. وهو أيضا دعوة حية إلى مشاركة المرأة مشاركة مجدية في تسوية النزاع وصنع السلام واتخاذ القرارات.

ونؤيد تماما تنفيذ اتفاق ستوكهولم وندعو الأطراف إلى التنفيذ الكامل للقانون الدولي الإنساني على جميع المدنيين والمحتجزين والمختطفين والمختفين قسرا وندعو إلى إطلاق سراحهم.

في حين أن الوضع الاقتصادي في اليمن لا يزال مصدر قلق، فإن التقارير التي تفيد بأن الحوثيين يمنعون تدفق النفط والسلع الأساسية

من الجنوب إلى الشمال، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، لا تزال مستمرة. وندعو الحوثيين إلى إنهاء الحرب الاقتصادية والتركيز على بناء مستقبل لليمن يعمه السلام.

في الختام، نود أن نرحب بتفريغ أكثر من مليون برميل من النفط الخام من خزان النفط العائم صافر ونشيد بالعمل الممتاز الذي قام به جميع المعنيين.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): بداية، أشكر غروندبرغ والسيدة ووسورنو على إحاطتيهما القيّمتين حول تطورات الوضع في اليمن. والشكر موصول للسيدة أمة السلام الحاج على مداخلتها. وأرحب كذلك بمشاركة ممَثلي الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية في هذا الاجتماع.

حظي الملف اليمني بتطورات إيجابية خلال الأسبوع الماضي كما استمعنا، حيث أُطلق سراح موظفي الأمم المتحدة الخمسة الذين اختطفوا في محافظة أبين في شهر شباط/فبراير 2022. واستُكملت عملية تفريغ خزان النفط صافر، مما منع وقوع كارثة بيئية وإنسانية. ونثمن في هذا السياق جهود الأمم المتحدة وتحالف دعم الشرعية التي ساهمت في إنجاح هذه العملية.

ورغم تلك التطورات الإيجابية، نعرب عن خالص تعازينا ومواساتنا الحارة لذوي السيد مؤيد حميدي، مدير مكتب برنامج الأغذية العالمي ولحكومة وشعب المملكة الأردنية الهاشمية، حيث تؤكد دولة الإمارات على إدانتها لمقتله في محافظة تعز.

رغم التهدئة الهشة التي يشهدها اليمن، فإنه يساورنا قلق بالغ إزاء استمرار الهجمات الحوثية على طول خطوط التماس في عدد من المحافظات. ولذلك، نجدد دعوتنا إلى الوقف الفوري لهذه الهجمات الاستفزازية والامتناع عن عرقلة الجهود التي يبذلها الوسطاء الدوليون والإقليميون في سبيل التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة اليمنية.

إن تحقيق السلام يتطلب وقفا شاملا إطلاق النار واتخاذ خطوات عملية في هذا الاتجاه، بما يشمل الإفراج عن جميع الأسرى والمحتجزين، وفق مبدأ الكل مقابل الكل، إضافة إلى فتح الطرقات ورفع الحصار عن مدينة تعز لإنهاء معاناة سكانها المستمرة منذ أكثر من ثماني سنوات. ولذلك، يأسف بلدي لما يرتكبه الحوثيون من أفعال وما يدلون به من تصريحات لا تساهم في بناء الثقة اللازمة لاستئناف العملية السياسية.

ومن ناحية أخرى، فإن تدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية نتيجة للقيود المفروضة على المنظمات الإنسانية من قبل الحوثيين، والتي طالت كذلك شركات القطاع الخاص، يُظهر عدم التزام الحوثيين بمسؤولياتهم تجاه الشعب اليمني، بما يشمل تقديم الخدمات اللازمة وصرف الرواتب. لذا، يجب على الحوثيين التفكير أولا بمصلحة الشعب اليمني بعيدا عن أي أجندات أخرى والامتناع عن اتخاذ إجراءات تعسفية تفاقم من معاناتهم في جميع أنحاء اليمن.

وفي ظل التحديات الخدمية في اليمن، اهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة بدعم المشاريع الخدمية للشعب اليمني حيث بلغت قيمة المشاريع التي تم التخطيط لها وبدأ تنفيذها هذا العام ما يتجاوز 300 مليون دولار، ومنها في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة عبر إنشاء مشاريع استراتيجية، منها محطة عدن للطاقة الشمسية بقوة 120 ميغاواط ومحطة المخا للطاقة الشمسية بقوة 15 ميغاواط، حيث من المتوقع أن تساهما في تخفيف العجز بالطاقة وفي خفض الانبعاثات الكربونية.

كما قام بلدي بدعم قطاع الصحة في اليمن عبر مشاريع عدة، منها إعادة تأهيل 14 مستشفى ومركزا صحيا في شبوة وتخصيص مبلغ 27 مليون دولار لدعم القطاع الصحي في صنعاء. كما تم دعم قطاع المياه والزراعة عبر مشروع إنشاء سد حسان في أبين. ولا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نثمن عالياً دور المملكة العربية السعودية المتواصل باتجاه تعزيز الجهود الإنسانية في اليمن، بما يتضمن تقديمها حزمة دعم جديدة بلغت 1,2 بليون دولار، بالإضافة إلى جهودها الحثيثة في الدفع باتجاه تجديد الهدنة وإطلاق العملية السياسية الشاملة برعاية الأمم المتحدة.

وأخيرا، نؤكد على أن إعادة إشعال فتيل الحرب في اليمن لن يصب في مصلحة أي طرف، بل سينجم عنه عواقب وخيمة على الشعب اليمني الشقيق الذي عانى الويلات لسنوات عديدة. كما أن إطالة الحوثيين لأمد الحرب يفاقم التهديد الذي يشكله الإرهاب على أمن واستقرار البلد، لا سيما مع استمرار "تنظيم القاعدة في جزيرة العرب" بشن هجماته الإرهابية.

ونكرر أن التوصل إلى حل شامل ودائم لن يكون ممكنا إلا من خلال حوار وطني يجمع بين كافة الأطياف اليمنية. ونجدد هنا دعمنا الكامل لجهود الأمم المتحدة ولمبعوثها الخاص في تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار لليمن وشعبه الشقيق.

السيد فرانسا دانيز (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): نعرب عن امتناننا للسيد هانس غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما الشاملتين وتفانيهما من أجل شعب اليمن بالنيابة عن المجتمع الدولي. وأشكر السيدة أمة السلام عبد الله عبده الحاج على شهادتها الدامغة. ونرحب أيضا بوفدي اليمن والمملكة العربية السعودية ونتطلع إلى الاستماع إلى أفكارهما.

تأسف البرازيل بشدة لوفاة موظف آخر من موظفي الأمم المتحدة بصورة مأساوية أثناء قيامه بواجبه الإنساني في اليمن. إن الاغتيال الجبان للسيد مؤيد حميدي يؤثر علينا جميعا ولا يمكن أن يمر دون عقاب.

وتكرر البرازيل وجهة نظرها بأن حالة اللاحرب واللاسلم الحالية في اليمن تضر بمستقبل البلد. ويهدد الجمود بأن يصبح أسلوب حياة، ولكن يجب علينا أن نضاعف جهودنا بشكل جماعي لمنع هذا الواقع المرير من أن يترسخ.

ونعتقد أن التوصل إلى اتفاق بين الأطراف اليمنية هو حجر الزاوية لسلام أوسع في جميع أنحاء اليمن. ونحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس، واتخاذ مواقف معتدلة متجذرة في الواقعية، والعمل من أجل التوصل إلى فهم مشترك يتجاوز المصالح الفردية القصيرة النظر. ومن المرجح أن يمهد هذا التفاهم الطريق لاتفاقات إضافية بشأن القضايا الحيوية، مثل التقاسم العادل للموارد الطبيعية، بما في ذلك احتياطيات النفط وصادراته، وسياسات البنك المركزي وأصوله، واستئناف حرية الحركة عبر الطرق اليمنية من وإلى الموانئ الحيوية في البلد.

وفي حين يتعين على اليمنيين أن يقرروا مستقبلهم السياسي في نهاية المطاف، يجب ألا نقلل من أهمية الدعم الموحد للمجلس – وأشدد على الدعم الموحد – للعمل الذي يضطلع به المبعوث الخاص هانس غروندبرغ. وبالمثل، فإن المشاورات الموسعة مع النساء والشباب والمجتمع المدني ضرورية لتهيئة الظروف اللازمة لإجراء حوار سياسي شامل بين اليمنيين. ويجب استخدام الزخم الحالي، الذي تحفزه توجهات جيوسياسية إيجابية مثل التقارب السعودي – الإيراني وتدابير بناء الثقة الأخيرة، بشكل فعال لصالح اليمن. إن تبادل الأسرى وجثث المقاتلين المتوفين وزيادة الرحلات الجوية والوجهات انطلاقا من مطار صنعاء هي علامات واعدة ويجب البناء عليها. ومع ذلك، يجب ألا نغفل عن 21,6 مليون يمني في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. إن النقص المقلق في التمويل، الذي دفع برنامج الأغذية العالمي إلى وقف المساعدات في العديد من الدول، بما فيها اليمن، يثير قلقنا بشكل خاص. كما نشعر بالقلق إزاء التقارير المتعلقة بوضع أعضاء الطائفة البهائية الذين ما زالوا محتجزين في اليمن. ونذكر بأهمية الاحترام الكامل لحقوق الأقليات الدينية.

إن تعزيز اقتصاد البلد وتعزيز قدرة السلطات المحلية على توفير الخدمات الأساسية هو وسيلة مستدامة لتلبية الاحتياجات الملحة. والبرازيل ترحب بالعرض الأخير الذي قدمته المملكة العربية السعودية بتقديم حزمة كبيرة من المساعدات الاقتصادية للمساعدة في تعزيز الاقتصاد اليمني المتعثر ودفع الرواتب وتحسين الأمن الغذائي. ونشيد أيضا بشركاء الأمم المتحدة ومانحيها على التقدم الملحوظ في عملية إنقاذ ناقلة النفط العملاقة صافر المتهالكة. كان النقل الناجح لما يعادل 1,14 مليون برميل من النفط إلى السفينة البديلة إنجازا كبيرا أدى إلى تجنب كارثة إنسانية وبيئية مزدوجة في البحر الأحمر. وتعرب البرازيل

عن أملها في أن تختتم المراحل التالية بأمان. والإنجازات من هذا القبيل ينبغي أن تلهمنا جميعا عند التعامل مع الأزمات.

إن الوضع الحالي في اليمن لا يمكن أن يستمر، لأنه لا يقدم حلا حقيقيا للمعاناة التي طال أمدها لملايين اليمنيين، وخاصة النساء والأطفال. فلنجدد التزامنا بتسوية سياسية وطنية ويمن ينعم بالسلام ومستقر ومزدهر.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والسيدة ووسورنو، المديرة بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة الحاج على إحاطاتهم الإعلامية.

وترحب اليابان بالتنفيذ الناجح لمشروع إنقاذ ناقلة النفط صافر. ويشجعنا أن نعلم أن خطر حدوث انسكاب نفطي هائل في البحر الأحمر قد تم تجنبه الآن، وذلك بفضل الجهود المتضافرة لمعالجة تلك الأزمة غير المسبوقة على الأرجح. وتقدر اليابان تقديرا عاليا مساعي ومثابرة هيئات الأمم المتحدة والأشخاص المشاركين في التغلب على الصعوبات وتحقيق ذلك الحدث البارز، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

غبر أنه لا يزال هناك عجز مالي كبير. ونحن بحاجة إلى سد الفجوة للسداد وكفالة استقرار الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا لالتزامات التمويل الإضافية التي تعهد بها العديد من المانحين مؤخرا، بما في ذلك الإعلان الصادر عن المملكة العربية السعودية في الوقت المناسب. ولا تزال اليابان ملتزمة أيضا بتقديم المزيد من المساعدة لسد الفجوة المالية، بالإضافة إلى مساهمتها السابقة، نظرا لأهمية الحفاظ على قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للأزمات الدولية.

وفي حين شهدنا تقدما في مسألة الناقلة صافر، لا يزال الوضع الإنساني المتردي في اليمن قائما. والإحاطة التي قدمتها السيدة الحاج بشأن الحالة المتعلقة بعمليات الاختطاف مرعبة بكل بساطة. وينبغي أن تنتهي هذه الحالة على الفور، وينبغي إعادتهم إلى أسرهم وأصدقائهم. ومن المحزن أن نعلم أن بعض البرامج الإنسانية قد عُلقت بسبب النقص الحاد في التمويل. ولا تزال سلامة القائمين على العمليات الإنسانية من دواعي القلق. وتشعر اليابان بحزن عميق إزاء القتل المأساوي الأخير لأحد موظفي برنامج الأغذية العالمي، ونعرب عن خالص تعازينا وتعاطفنا في هذا الصدد. وأي هجمات ضد مقدمي الخدمات الإنسانية غير مقبولة وتشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني وينبغي إدانتها. وفي هذا السياق، نرحب بإطلاق سراح خمسة من موظفي الأمم المتحدة بعد احتجازهم.

وتود اليابان أن تشدد على أن الحوار بين اليمنيين تحت رعاية الأمم المتحدة يظل أساسيا لإحلال السلام في البلد. وقد قام السفير هاياشي، المساعد الخاص لوزير الخارجية الياباني المعني بالشأن اليمني، بزيارة المنطقة في الشهر الماضي وشدد على هذه النقطة، وحث جميع أطراف النزاع على الانضمام إلى جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة للتمهيد لإجراء محادثات شاملة بقيادة يمنية.

وبغية البناء على التواصل المستمر بين المملكة العربية السعودية والحوثيين، من الضروري أيضا اغتنام الفرصة التي أوجدها الهدوء الحالي لتعزيز الحوار بين مختلف مجموعات اليمنيين، بما في ذلك المجتمع المدني. ولا غنى عن دور المبعوث الخاص للأمم المتحدة في تنسيق ذلك الحوار. وفي هذا الصدد، ندعو الحوثيين إلى الامتناع عن القيام بمحاولات من شأنها أن تؤدي إلى تدهور الحالة على أرض الواقع، بما في ذلك عن طريق تعطيل القدرة الاقتصادية للحكومة اليمنية. يجب على جميع أطراف النزاع في اليمن المشاركة بصورة أكثر إيجابية لتحقيق الاستقرار الوطني وحماية مصالح كل الشعب اليمني. وستكون اليابان ممتنة للتنسيق والدعم فيما بين بلدان المنطقة في هذا الصدد. وقبل أن أختتم بياني، أود أن أقول إننا نؤيد تماما النقطة التي أثارتها السيدة ووسورنو، وهي أن الحلول السياسية ينبغي أن تمضي جنبا إلى جنب مع توفير الخدمات الأساسية.

السيدة جارو – دارنو (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيد هانس غروندبرغ والسيدة إديم ووسورنو والسيدة أمة السلام عبد الله عبده الحاج على بياناتهم.

وتؤكد فرنسا مجددا دعمها الكامل لعمل المبعوث الخاص، ونشيد بجهوده لتيسير المناقشات بين الطرفين. وترحب فرنسا أيضاً بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها مختلف الأطراف الإقليمية، ولا سيما عُمان والمملكة العربية السعودية. إن الحل السياسي الشامل والجامع الذي يأخذ في الاعتبار مخاوف ومصالح جميع اليمنيين هو وحده ما يمكن أن ينهي النزاع. ومشاركة المرأة اليمنية في جميع المناقشات أمر ضروري، وكذلك وحدة مجلس القيادة الرئاسي.

وفي حين أن الهدوء النسبي على أرض الواقع أمر إيجابي، يجب مواصلة الجهود الرامية للتوصل إلى اتفاق بين الطرفين. ويجب أن تسفر المفاوضات، المستمرة منذ شهور، عن نتائج ملموسة. ندعو الحوثيين إلى بذل الجهود اللازمة لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد. ومثل هذا الاتفاق ضروري لإطلاق عملية سياسية بين اليمنيين تحت رعاية الأمم المتحدة.

وتكرر فرنسا دعمها الكامل للحكومة اليمنية. ومن الضروري أن تحترم جميع الأطراف السياسية الفاعلة المؤسسات وأن تدعم عمل الحكومة لاستعادة الخدمات العامة الأساسية. ونرحب بالدعم المالي الذي تقدمه المملكة العربية السعودية للحكومة، والذي سيساعد على تعزيز الاقتصاد اليمني الهش. كما تقدم فرنسا الدعم للمؤسسات اليمنية، ولا سيما البنك المركزي في البلد. وستواصل فرنسا مشاركتها، إلى جانب شركائها، في ضمان الامتثال لحظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، التي تكتسي أهمية حاسمة لتيسير استمرار استيراد السلع الأساسية. ولا بد من الاستمرار في تمويل الآلية.

وعلى الصعيد الإنساني، لا يزال هناك نقص في التمويل، ولا سيما لبرنامج الأغذية العالمي، ولا تزال ظروف العمل والسلامة للجهات الفاعلة في المجال الإنساني مقلقة. ونكرر دعوتنا للحوثيين لإنهاء القيود المفروضة على تلك الجهات الفاعلة، بما في ذلك القيود التي تستهدف العاملات في المجال الإنساني.

تكرر فرنسا إدانتها الشديدة لمقتل عامل إغاثة تابع لبرنامج الأغذية العالمي في اليمن. وتذكر بالالتزام بحماية العاملين في المجال الإنساني وتدعو السلطات اليمنية إلى تسليط الضوء تماما على هذه الجريمة. فلا مجال للإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة بحق العاملين في المجال الإنساني.

كما تظل حماية الأطفال اليمنيين أولوية أيضاً. وندعو الحوثيين إلى تنفيذ الالتزامات التي تعهدوا بها للأمم المتحدة. ويجب عليهم أن يتوقفوا عن تجنيد الأطفال بهدف إرسالهم إلى القتال وتلقينهم عقائدياً في ما يسمى بالمخيمات الصيفية.

وتدعو فرنسا أيضا إلى الإفراج الفوري عن 11 بهائياً محتجزين لدى الحوثيين. وتكرر التزامها بحرية الدين أو المعتقد على أساس المساواة مع جميع الحريات الأساسية الأخرى.

ولا تزال مدينة تعز تحت الحصار إلى حد كبير. وهذا وضع غير مقبول وغير مبرر بالنسبة للسكان المدنيين. وتكرر فرنسا دعوتها إلى فتح الطرق المؤدية إلى تعز لإنهاء إغلاق المدينة.

وأود أن أختتم بياني بملاحظة إيجابية. بداية نرحب بالإفراج عن موظفي الأمم المتحدة الخمسة المحتجزين منذ شباط/فبراير 2022. ويجب تقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى العدالة. أخيرا نرحب باستكمال نقل النفط من ناقلة النفط صافر إلى السفينة البديلة، اليمن. وتحيي فرنسا – التي أسهمت في تمويل هذه العملية – جهود الأمم المتحدة والعديد من البلدان الرامية إلى إنجاح خطة الإنقاذ المعقدة هذه، الأمر الذي مكن من تفادي وقوع كارثة إيكولوجية وإنسانية واقتصادية في البحر الأحمر. وندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والقطاع الخاص إلى مضاعفة جهودهم لسد الفجوة في الميزانية على غرار العديد من الشركات الفرنسية لأجل وضع حد نهائي للمخاطر البيئية المتبقية.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أنا أيضا المبعوث الخاص غروندبرغ، والمديرة ووسورنو والسيدة أمة السلام الحاج على إحاطاتهم.

وعلى الرغم من انتهاء الهدنة لا يزال اليمن وشعبه يتمتعان بفوائد أطول فترة هدوء نسبي منذ اندلاع النزاع. لكن وكما سمعنا مرة أخرى اليوم، لا يزال هذا الهدوء هشا.

ونكرر دعوتنا لأطراف النزاع إلى الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي. ونأمل أن يشاركا بشكل بناء في محادثات السلام للتوصل إلى وقف رسمي ودائم لإطلاق النار وتمهيد الطريق نحو عملية سياسية بقيادة وملكية اليمنيين تحت رعاية الأمم المتحدة. ولن تظل هذه الفرصة الهامة متاحة إلى الأبد ويجب اغتنامها دون تأخير.

لا تزال مالطة تشعر بقلق بالغ إزاء الوضع الإنساني في اليمن، حيث لا يزال المدنيون بمن فيهم النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة يتحملون وطأة هذا النزاع الذي طال أمده. فما يقرب من 22 مليون مواطن يمني بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ويعاني من بين هؤلاء 17 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. وهذا أمر لا يغتفر. وما زال الأطفال يعانون من ويلات هذا النزاع الذي طال أمده. ولم ير الكثيرون منهم سوى تلك الويلات. ويحتاج أكثر من 11 مليون منهم إلى مساعدات إنسانية بينما يبلغ عدد المشردين داخليا 2.3 مليون مشرد ويعاني أكثر من نصف مليون منهم من سوء التغذية الحاد.

ولا يزال العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية يعملون في ظل ظروف بالغة الصعوبة والخطر. وتدين مالطة بشدة اغتيال مؤيد حميدي في 21 تموز/يوليه الذي ظل يعمل لما يقرب من عقدين من الزمن مع برنامج الأغذية العالمي. ونعرب عن خالص تعازينا لأسرته ودوائر العمل الإنساني وندعو السلطات إلى تقديم الجناة إلى العدالة.

كما يعد نقص التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن أمرا مثيرا للقلق أيضا. وبعد انقضاء ما يقرب من ثمانية أشهر من عام 2023 لا تزال الخطة ممولة بأقل من الثلث، مما يحول دون إيصال المساعدات الأساسية إلى المحتاجين. وبالرغم من التحذيرات العديدة أدى نقص التمويل إلى تعليق المساعدات التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي. وفي هذا المنعطف الخطير يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لتصحيح هذا الوضع.

علاوة على ذلك، ونظرا لعدم حدوث أي تحسن في وضع حد لعوائق الوصول المزمنة التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني، فإننا نذكر جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وتزيد القيود المفروضة على تنقل العاملات في مجال الإغاثة من تفاقم معاناة أكثر الفئات ضعفا في اليمن وتجب إزالتها فورا.

من الناحية الإيجابية نرحب بالإفراج في 11 آب/أغسطس عن خمسة من موظفي الأمم المتحدة كانوا قد أمضوا 19 شهرا رهن الاحتجاز. وندعو الأطراف إلى مواصلة الحوار بشأن تبادل الأسرى، ونكرر دعوتنا للإفراج عن الأطفال والعاملين في المجال الإنساني وغيرهم من المحتجزين، بمن فيهم المنتمون إلى الطائفة البهائية.

ويساور مالطة القلق إزاء حملات التضليل والمعلومات المضللة عن اللقاحات في اليمن. فهي تسبب معاناة طويلة الأجل لا داعي لها ويمكن الوقاية منها. ونشدد على أهمية اللقاحات لا سيما بالنسبة للأطفال، ونشجع السلطات على التصدي لتلك الأفعال الأعمال القاسية بصورة حاسمة. كما ندعو إلى بذل المزيد من الجهود لإزالة الألغام وزيادة التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة في جميع أنحاء اليمن للقضاء على التهديدات العشوائية التي تسببها الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب.

في الختام، تشيد مالطة بإتمام عملية نقل النفط من سفينة صافر إلى سفينة أخرى. فبفضل سخاء المانحين والعمل المتفاني لموظفي الأمم المتحدة تسنى تجنب كارثة بيئية وإنسانية كبيرة. ونأمل في توفير التمويل المتبقي لكفالة إنجاز هذا المشروع في الوقت المناسب.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص غروندبرغ والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما اللتين تسلطان الضوء على جهود الأمم المتحدة المكثفة التي تبذلها للتصدي للتحديات التي تواجه الشعب اليمني. وأعرب عن امتناني لإتاحة الفرصة لي للاستماع إلى السيدة أمة السلام الحاج، مؤسسة جمعية أمهات المختطفين، التي تدعو إلى الإفراج غير المشروط والفوري عن الأشخاص المحتجزين جورا في اليمن.

وأود أيضا أن أعرب عن خالص تعازي لأسرة موظف برنامج الأغذية العالمي، مؤيد حميدي. وتجب مساءلة أولئك الذين يهاجمون العاملين في المجال الإنساني وويقتلونهم.

ترحب الولايات المتحدة أيضا بإطلاق سراح موظفي الأمم المتحدة الخمسة الذين اختطفوا في محافظة أبين الجنوبية في العام الماضي. ولا يزال الكثير من الأبرياء رهن الاحتجاز، بمن فيهم الأفراد المستهدفون ظلما والأقليات الدينية، فضلا عن الموظفين المحليين العاملين مع الولايات المتحدة الذين احتجزوا في صنعاء لأكثر من عام ونصف. وندعو إلى إطلاق سراح جميع المعتقلين ظلما، بمن فيهم 11 يمنيا من الطائفة البهائية واليهودي المحتجز ليفي مرحبي.

ويسعدني اليوم أن أسلط الضوء على جانب إيجابي في اليمن: استمرار نجاح عملية ناقلة النفط صافر التي تقودها الأمم المتحدة، حيث تم نقل النفط من السفينة المتآكلة، كما سمعنا، الآن إلى السفينة الجديدة، اليمن. وكان إنجاز مرحلة الطوارئ لعملية الأمم المتحدة جهدا هائلا اضطلعت به منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمانحون من القطاع الخاص. إننا ممتنون للسيد ديفيد غريسلي وفريقه فضلا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وطاقم السفينة.

بيد أن هذه العملية لم تنته بعد ويتعين علينا مواصلة التنسيق والتمويل لإنجازها والتصدي لأي تهديدات متبقية. إن الأمم المتحدة بحاجة إلى 22 مليون دولار لإنجاز المهمة، ونحث الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجموعات البيئية على تكثيف جهودها فورا.

وتعدُ عملية ناقلة النفط صافر نموذجا للتعاون الدولي. إنه يوضح ما يمكننا تحقيقه عندما نعمل معا. ويجب علينا أن نستخدمه كمخطط لعملنا على تلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة لليمن.

ترحب الولايات المتحدة بإعلان المملكة العربية السعودية مؤخرا عن دعم بقيمة 1.2 مليار دولار لميزانية حكومة الجمهورية اليمنية. ومن شأن ذلك أن يساعد في التخفيف من أسوأ عواقب تردي الحالة الاقتصادية. ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الاهتمام والدعم المالي لمعالجة الأزمة الاقتصادية والإنسانية في اليمن، لا سيما في وقت لا تزال فيه جهود الاستجابة التي تبذلها الأمم المتحدة في اليمن تعاني من نقص حاد في التمويل.

كما تؤدي هجمات الحوثيين على الشحن البحري إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. عليه ندين بشدة هذه الهجمات الطائشة التي تعوق عائدات تصدير النفط التي تشتد الحاجة إليها في تمويل الخدمات الأساسية.

في نهاية المطاف، وكما سمعنا من مقدمي الإحاطات، فإن الحل السياسي الدائم والشامل بين الأطراف هو وحده الذي يمكن أن يخفف من معاناة الشعب اليمني. وإن تعزيز العدالة والمساءلة أمر أساسي لجهود بناء السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، ترحب الولايات المتحدة بإطلاق إعلان اليمن للعدالة والمصالحة – وهي مبادرة موضع إعجاب لدى أكثر من 40 منظمة مجتمع مدني يمنية ورابطة للناجين لتحقيق العدالة والمصالحة في اليمن فيما بعد النزاع.

نشيد أيضا بدفاع السيدة أمة الحاج عن حقوق المرأة والحريات المدنية وندين الاتجاه المقلق للعنف الجنساني في اليمن. ويقدر صندوق الأمم المتحدة للسكان أن 7.1 مليون امرأة وفتاة بحاجة إلى مساعدة لمنع حدوث العنف الجنساني والتصدي له. ونعلم أن ملاجئ النساء وغيرها من الخدمات لا تزال تتحمل فوق طاقتها أو غير موجودة تماما. ونعلم أن النساء المحتجزات والمهاجرات في اليمن يواجهن خطرا متزايدا من العنف والابتزاز الجنسيين. وهذا أمر يبعث على القلق العميق وغير مقبول على الإطلاق.

يجب علينا جميعا أن نبذل قصارى جهدنا للقضاء على العنف الجنساني، ودعم جهود الأمم المتحدة لبناء السلام، والتصدي للتحديات الأمنية والاقتصادية والإنسانية في اليمن. لقد عانى الشعب اليمني لما يقرب من عقد من القتال، وهو يصرخ مطالبا بالسلام والعدالة. ويجب ألا نخذله.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): أشكر السيد هانس غروندبرغ، والسيدة إديم ووسورنو على إحاطتيهما. وأشكر كذلك الأخت أمة السلام الحاج على إحاطتها.

نتقدم بخالص التعازي وصادق المواساة للمملكة الأردنية الهاشمية ولأسرة الفقيد، والمجتمع الإنساني ككل، وبرنامج الغذاء العالمي. وتجدد حكومة بلدي إدانتها ورفضها لهذه الأعمال الإجرامية التي تتعارض

مع القيم والمبادئ الإنسانية. وتؤكد مجددا التزامها بضمان اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لإنفاذ العدالة ومحاسبة الجناة، وتأمين بيئة عمل آمنة لموظفي الوكالات الإنسانية، وتيسير وصول تدخلاتها الإنسانية الجليلة إلى مستحقيها في جميع أنحاء البلد.

يؤكد مجلس القيادة الرئاسي التزامه الكامل بنهج وخيار السلام العادل والشامل والمستدام المبني على مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات هذا المجلس الموقر ذات الصلة وعلى رأسها القرار 2216 (2015). وتؤكد حكومة بلدي مجددا دعمها للمساعي الحميدة للمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ولكل الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إحياء الهدنة واستعادة مسار العملية السياسية الشاملة برعاية الأمم المتحدة وبقيادة وملكية يمنية – يمنية. وتشدد في هذا الصدد على أهمية تكامل كافة الجهود مع المساعي المخلصة للأشقاء في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان من أجل إحياء مسار السلام وتخفيف المعاناة الإنسانية للشعب اليمني.

لطالما رحبت الحكومة اليمنية، والتزمت، بكافة المبادرات الإقليمية والدولية الرامية إلى إنهاء الحرب التي شنتها الميليشيات الحوثية الإرهابية، وبما يكفل رفع المعاناة عن شعبنا اليمني وتحقيق تطلعاته إلى إحلال السلام. ورغم كل التنازلات والتسهيلات التي قدمتها وتقدمها الحكومة اليمنية، ورغم استمرار الجهود المبذولة لطي صفحة هذا النزاع، إلا أن تجاربنا الكثيرة مع هذه الميليشيات وسلوكها العدائي المستمر وحربها الاقتصادية اللاإنسانية في ظل جهود التهدئة يثبت للعالم وبالدليل القاطع أن هذه الميليشيات للأسف ليست لديها الرغبة الجادة لتحقيق السلام ولا تعترف بالحلول السياسية، ولا تكترث بالأوضاع الإنسانية والاقتصادية الكارثية في البلد.

لقد دأبت هذه الميليشيات منذ انتهاء الهدنة رسميا في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي على التصعيد عسكريا واقتصاديا من خلال استهداف الموانئ النفطية والمنشآت الاقتصادية الحيوية والاستراتيجية. وتواصل انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومساومتها بمصالح الشعب اليمني ومكتسباته الوطنية. وصعدت الميليشيات الحوثية مؤخرا تهديداتها باستهداف خطوط الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن واعتبارها مناطق عسكرية، والتلويح باختبار أسلحة جديدة في الجزر اليمنية، واستهداف السفن التجارية وناقلات النفط في ممرات التجارة العالمية، مما يؤكد من جديد سعي هذه الميليشيات ومن خلفها النظام الإيراني إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة وتهديد خطوط الملاحة الدولية وأمن الطاقة على الصعيد العالمي وعصب الاقتصاد العالمي وتقويض جهود التهدئة وإفشال الحلول السلمية للأزمة اليمنية.

يقتضي الأمر من هذا المجلس الموقر والمجتمع الدولي، في سياق سعيه لإحلال السلام، التأمل في السلوك الانتهازي الذي تنتهجه الميليشيات الحوثية نحو جهود السلام وتعنتها المتواصل، حيث تؤكد جميع الشواهد على أن الحوثيين وقياداتهم يقتاتون على الحرب ويراكمون الثروات في الوقت الذي تتضاعف فيه معاناة الشعب اليمني الإنسانية والمعيشية، وهو الأمر الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار من قبل أعضاء هذا المجلس والمجتمع الدولي والمؤيدين لجهود إحلال السلام في ربوع اليمن.

استخدمت الميليشيات الحوثية القضاء كأداة لتصفية حساباتها مع مناهضي مشروعها الانقلابي وتكميم الأفواه وقمع حرية الرأي والتعبير في المناطق الخاضعة لسيطرتها، ونهب ومصادرة أموال المواطنين وممتلكاتهم، وإضفاء الشرعية على ممارساتها الإجرامية بحق اليمنيين، آخرها فرض الميليشيات الحوثية معايير ذات طابع طائفي للالتحاق بالمعهد العالي للقضاء تهدف من خلالها إضفاء الطابع المليشي على الأجهزة القضائية وإحلال المئات من عناصرها محل كوادر السلطة القضائية ضمن مخططها لتجريف مؤسسات الدولة وتسخيرها لخدمة أنشطتها وممارساتها الانقلابية.

وفي سياق مشابه، قامت المليشيات الحوثية بفرض المزيد من الإجراءات والقيود المشددة لتضييق الخناق على النساء اليمنيات في مناطق سيطرتها، وتقييد حركتهن وحرمانهن من أبسط حقوقهن الأساسية. فبعد أن منعت تنقل النساء وسفرهن بين المدن والمحافظات

وإلى خارج البلد بدون محرم، قامت هذه المليشيات مؤخرا بالفصل بين الجنسين في المرافق التعليمية والمؤسسات الحكومية، وحرمان المرأة من حقها في التعليم الجيد ومزاولة العمل خارج المنزل والمشاركة السياسية والاجتماعية والإسهام في بناء وتنوير المجتمع، وفرض القيود على الحريات العامة، وآخرها ممارسة الإجراءات التعسفية بحق الفتيات الملتحقات بالتعليم الأكاديمي في خطوة تهدد السلم الاجتماعي وقيم التعايش والتسامح التي عاشها اليمنيون على مر العصور.

بالإضافة إلى فرض الحصار الجائر على مدينة تعز وإغلاق الطرق والمعابر في ظل صمت المجتمع الدولي على حصار الملايين من المدنيين في هذه المدينة ذات الكثافة السكانية. كما تستمر هذه المليشيات الحوثية في زراعة الآلاف من الألغام والمتفجرات بطرق عشوائية في المزارع والطرق ومداخل المدن، وفي هذا الصدد، ندعو الأمم المتحدة ممثلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مواصلة تقديم الدعم للبرنامج الوطني للتعامل مع الألغام من أجل استمرارية أنشطة تطهير ونزع الألغام وضمان إنقاذ حياة الآلاف من المدنيين، ومنهم النساء والأطفال.

تحذر حكومة بلدي من استمرار الميليشيات الحوثية في مسارها التصعيدي الذي يفاقم من المعاناة الإنسانية، وينذر بانهيار الأوضاع الاقتصادية، ويتعارض مع جهود ودعوات التهدئة. تفرض هذه الميليشيات جبايات مضاعفة على حركة السلع والبضائع في المنافذ الرابطة بين المناطق المحررة والمناطق الخاضعة لسيطرتها، في خطوة تصعيدية جديدة تندرج ضمن الحرب الاقتصادية المعلنة التي تشنها على الحكومة اليمنية وعلى الشعب اليمني. وتؤكد حكومة بلدي أنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا التصعيد الخطير وستضطر لإعادة النظر في التسهيلات المتصلة بتشغيل ميناء الحديدة واتخاذ الإجراءات والتدابير التي تحفظ مصالح ومقدرات الشعب اليمني، وتدعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي لإعادة النظر في التعامل والتعاطي مع سلوك الميليشيات الحوثية وممارسة ضغوط حقيقية عليها للانخراط بجدية في جهود التهدئة وإحلال السلام، ودفع هذه الميليشيات للوفاء بالتزاماتها وفي مقدمتها رفع الحصار الجائر على مدينة تعز والمدن الأخرى، وتسهيل التدفق السلس ودون عوائق للأفراد والسلع الأساسية وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين والمختطفين وفق مبدأ الكل مقابل الكل، والضغط على الميليشيات لوقف الحرب الاقتصادية الممنهجة، والتي تُهدد بنسف فرص السلام، وجر الأوضاع لمزيد من التعقيد.

وتثمن حكومة بلدي عالياً الدعم السياسي والاقتصادي والإنمائي المتواصل الذي يقدمه الأشقاء في المملكة العربية السعودية الشقيقة تنفيذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده صاحب السمو الملكي محمد بن سلمان رئيس مجلس الوزراء كترجمة لعمق ومتانة وخصوصية العلاقات الاستثنائية التي تجمع البلدين والشعبين الشقيقين، وآخر هذا الدعم إعلان المملكة تقديم دعم اقتصادي سخي لليمن بمبلغ 1.2 بليون دولار لدعم مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية للمساعدة في معالجة العجز في الموازنة العامة وإسناد جهود الحكومة في تنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية وتمكينها من القيام بمسؤولياتها في استقرار الأوضاع الخدمية والأمن الغذائي واستقرار العملة الوطنية. ولا يفوتنا هنا أن نثمن أيضا الدعم المقدم من دولة الإمارات العربية الشقيقة في تنفيذ العديد من المشاريع في المجالات التنموية والإنسانية المختلفة.

ترحب الحكومة اليمنية بنجاح جهود الأمم المتحدة والتي توجت بالإعلان عن استكمال عملية تفريغ النفط من خزان الناقلة صافر وتفادي وقوع كارثة بيئية واقتصادية وإنسانية تهدد الأمن البحري والاقتصاد العالمي في البحر الأحمر، وفي هذا الصدد، نثمّن جهود الأمين العام غوتيريش والمنسق المقيم للأمم المتحدة في اليمن، السيد غريسلي، وفريقه وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذين عملوا على تسخير كافة الجهود لمعالجة هذه المشكلة ولم تتردد الحكومة اليمنية في تقديم كل التسهيلات وإبداء المرونة المتناهية لمساندة تنفيذ خطة الإنقاذ. ولولا هذا الدعم والتعاون الحكومي، ما كان لهذا الأمر أن يتحقق. وننوه بالدعم المالي السخي من الدول الشقيقة والصديقة والقطاع الخاص لتفادي الكارثة البيئية.

إن فرص إنهاء الصراع أصحبت اليوم متاحة، وتتطلب قبل كل شي الإرادة الحقيقية لإنهاء الحرب وإحلال السلام والقبول بالرأي الآخر والتخلي عن مفهوم الحق الإلهي في الحكم والانفراد بالسلطة وتضافر

وتكامل الجهود الإقليمية والدولية لحل الأزمة اليمنية والعودة للعملية السياسية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): بدايةً، أود أن أتوجه بالشكر الجزيل للمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد هانس غروندبرغ، على إحاطته وعلى ما يقوم به من جهود حثيثة ومتميزة ونوعية لإحلال السلام في اليمن، كما أود أن أشكر السيدة إديم ووسورنو، مديرة العمليات بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتها القيمة ونثمن عاليا الجهود المتواصلة التي يقوم بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن والتي تسهم في تخفيف المعاناة عن الشعب اليمني الشقيق، وأرحب أيضا بالسيدة أمة السلام الحاج رئيسة رابطة المختطفين في اليمن، وأشكرها على إحاطتها ونتمنى لها كل التوفيق والسداد في مهامها الجليلة. وأتقدم باسم حكومة بلدي بخالص العزاء والمواساة لأسرة مسؤول الإغاثة ببرنامج الأغذية العالمي مؤيد حميدي في تعز، ونشجب بأشد العبارات ذلك العمل الغادر.

شهدنا خلال الفترة الماضية نموذجا مميزا للتضافر الدولي الناجح الذي انعكس بشكل إيجابي ولافت على مجريات الوضع الإنساني في اليمن، فقد تمخض عن ذلك التعاون والتضافر تخليص اليمن والدول المجاورة بل والعالم بأسره من كارثة بيئية محتملة كادت أن تقع نتيجة تهالك الناقلة اليمنية صافر، والتي كانت تحمل على متنها أكثر من مليون برميل من النفط الخام قبالة ميناء الحديدة. وبلا شك، يمكن القول في هذا المقام بأن الإرادة الدولية توفرت وتمثلت في نجاح عملية إنقاذ الناقلة صافر من خلال تفريغ تلك الكميات الهائلة من صافر ونقلها إلى الناقلة الجديدة "اليمن". ولا يمكن تخيل هول الكارثة البيئية والاقتصادية التي كانت ستقع في حال تسرب النفط من الناقلة صافر، والمملكة تقدر جهود مكتب الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وتحالف دعم الشرعية في اليمن والتي بذلت في هذا الشأن.

وبهذه المناسبة، لا يفوتني التنويه بأن المملكة العربية السعودية كانت من أوائل الدول التي لفتت نظر المجتمع الدولي إلى المخاطر المحتملة التي كانت ستقع من جراء إهمال معالجة الخزان صافر، حيث حذرت حكومة بلدي مرارا وتكرارا من العواقب الوخيمة لتلك الكارثة، ودعت منذ سنوات إلى حشد الجهود على الصعيدين الإقليمي والدولي، وطالبت ببلورة خطة تحرك دولية واضحة تسهم في حلحلة تلك الأزمة. ولم تقف حكومة بلدي عند ذلك الحد، بل سارعت إلى أن تكون من أكبر الدول المانحة الممولة لعملية إنقاذ صافر، وقدمت حتى الآن 10 ملايين دولار إلى أجهزة الأمم المتحدة المعنية بإنقاذ الناقلة صافر وستستمر حكومة بلدي في تقديم كافةً أشكال الدعم لمكتب الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق المساعدات الإنسانية في اليمن إلى أن يتم استكمال العملية. وبهذه المناسبة، نطالب بضرورة إكمال الإجراءات المتصلة بالخزان صافر والتي تم التعهد بها مع الأطراف اليمنية قبل البدء بالعملية، ليتسنى انتفاع الشعب اليمني كافة بعوائد بيع النفط والناقلة صافر، وفق ما ورد في خطة الأمم المتحدة الأولية.

أخيرا، ينعم اليمن حاليا بحالة من الهدوء والاستقرار غير مسبوقة وانعكس ذلك بشكل ملحوظ على الوضع الإنساني والأمني في كافة أرجاء اليمن. ويعود ذلك لجهود الوساطة الحثيثة المبذولة من أجل إحلال السلام في اليمن، والتي تطالب دوما بتغليب المصلحة الوطنية اليمنية فوق كل اعتبار وإيجاد أرضية مشتركة بين كافة الأطراف لمعالجة الإشكالات الاقتصادية القائمة بما يحقق الرخاء الاقتصادي للشعب اليمني والكف عن أي عمليات عسكرية استفزازية قد تعيق التوصل إلى حل سياسي دائم في اليمن. ولتدعيم استقرار اليمن اقتصاديا، فقد خصصت المملكة 1.2 بليون دولار لدعم اقتصاد اليمن وأودعت المملكة بليون دولار كوديعة في البنك المركزي اليمني، ويأتي هذا الدعم امتدادا لحرص المملكة ودعمها المتواصل للشعب اليمني الشقيق، والمملكة تؤكد مجددا على حرصها على أمن واستقرار الجمهورية اليمنية الشقيقة والمنطقة بأسرها،

ندعو جميع الأطراف اليمنية إلى قبول الحلول السياسية من أجل استعادة الأمن والاستقرار في اليمن ودرء التهديدات في المنطقة.

نكرر مبادرتنا الاستراتيجية لإنهاء الحرب في اليمن والتوصل إلى حل سياسي شامل. ونؤكد دعمنا لجهود الأمم المتحدة والجهود الدولية

المبذولة للتوصل إلى حل سياسي يتماشى مع القرار 2216 (2015). كما تجدد المملكة العربية السعودية تأكيد موقفها الثابت الداعم لمجلس القيادة الرئاسي في اليمن وتأمل أن تتوصل الجهود الجارية إلى حل سياسي شامل. وما زلنا ندعو الحوثيين إلى تغليب الحكمة والعقل ومصالح الشعب اليمني الكريم على كل شيء آخر.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لم يعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفِعت الجلسة الساعة 12/00.